النادر ان يتوافق الوضع الاقتصادي في بلدان العالم الثالث مع شروط تحديد « بول » لمفهوم المقومات . واذا كانت هذه قد استبعدت ، من ناحية ، الحل الفدرالي مع اسرائيل او مع الاردن ، وتبنت الخيار الفلسطيني (دولة فلسطينية) ، الا انها شددت ، من ناحية اخرى ، على اهمية التعاون الاقتصادي مع اسرائيل (والاردن) كشرط لبقاء الدولة الفلسطينية المزعومة .

ان الشرط الذي تضعه الكاتبة لا يهدف الا الى تبرير موقف ، سياسي ، محدد . وهو ضرورة الاعتراف بالامر الواقع ، اي الكيان الصهيوني ، والتعاون الاقتصادي معه .

وتجدر الاشارة هنا الى أن « بول » تبنت « الحل الاقليمي » للضفة ، وضرورة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل ، بعد أن اعتمدت على الأدبيات الاقتصادية حول « حجم الدول الصغيرة » ، والمشاكل التي تتعرض لها هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية . وتبرر « بول » هذا الخيار بانه يساعد على تطوير الزراعة ، وعلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاع الصناعي ، وعلى اعادة السياحة الى مجراها الطبيعي ، مما سيحسن حسب قولها . شروط مقومات الدولة[٦] .

والملاحظ ان « بول » وهي تستند على نظرية المقومات ، لا يمكن لها تجنب الاخطاء على صعيد التحليل الاقتصادي . وقد توصلت ، عند نقاشها للخيارات المختلفة المتاحة ، الى حد تفضيل فيدرالية ما بين الضفة واسرائيل على فيدرالية مع الاردن . وتبرر ذلك بقولها انه خلافاً للحل الاول (اي فيدرالية مع اسرائيل) واخذاً للظروف الراهنة بعين الاعتبار،فان قيام فيدرالية بين الضفة والاردن قد يحد من تنمية الضفة اكثر مما يشجعها على ذلك[٧] . الا ان « بول » اغفلت هنا أن التكامل الاقتصادي بين دولتين تتميزا ببنيات اقتصادية مختلفة (بين دولة صناعية واخرى نامية) يعود بالضرر الشديد على الثانية . وهذا الرأي يشاطرها فيه معظم المدارس الاقتصادية .

وقد وضع كتاب آخرون شروطاً مماثلة ، بالنسبة لمقومات الدولة الفلسطينية واثاروا اهمية مسألة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل . فقد ركز ، « جون ستنبغ » مثلا على مشكلة المياه ، التي يجب ان تعالج بالتعاون بين الدولة الفلسطينية واسرائيل والاردن ، والا فان الدولة الفلسطينية المقبلة غير قابلة للحياة اقتصادياً[٨] .

٢ ـ نظرية « الاكتفاء الذاتي » وضرورة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل

اما « دون بيرتز » و« ريتشارد وارد » ، فقد ذهبا الى حد ربط هذه المقومات بالقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي[٩] ، حتى يبررا ضرورة انفتاح هذه الدولة على اسرائيل ، والتعاون الاقتصادي معها[١٠] . ويؤكد الكاتبان على أن المقومات لا تعني أبداً البقاء الذي قد يتحقق عن طريق المساعدات الاجنبية .

والحقيقة ان طرح موضوع « الاكتفاء الذاتي » كشرط لمقومات الدولة ، يؤدي عملياً الى رفض الاستقلال السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك ان الاكتفاء الذاتي لم يتحقق حتى الآن في

اية دولة من دول العالم الثالث ، وبالتالي قد يصعب تحقيقه في الدولة الفلسطينية المقبلة . وقد قصد الكاتبان في طرحهما هذا للمقومات ، هو اثبات عدم قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على الحياة ، ما لم تقم علاقات اقتصادية مع الكيان الصهيوني والاردن . وفي الواقع ، فان الاكتفاء الذاتي يعني « القضاء على التبعية » من خلال الاعتماد على النفس وعلى الموارد الخاصة . « ان الاعتماد على النفس لا يعني ابدأ الرفض المبدئي لأي تبادل خارجي . ولكن ينبغي ان تكون المبادلات ، على الاقل ، خالية من اي استغلال ، ولا سيما ان لا يعتمد بقاء البلد على هذه المبادلات . وهناك مقياس اساسي؛ وهو انه يجب ان يكون الاعتماد على النفس موقفاً عاماً ، يتخذ على كل صعد المجتمع ، من الفرد الى البلد بأكمله ، مروراً بالتجمعات الريفية،والتعاونية ، والمشغل والمصنع والمدرسة ... »[١١] ، وفي هذه الحالة اذاً ، كيف يمكن للكاتبان « بيرتز ووارد » المطالبة ، في آن واحد ، بالاكتفاء الذاتي ، وطرح علاقات اقتصادية مع اسرائيل تكون خالية من الاستغلال ؟ ولا توجد ضرورة هنا لاثبات كيف تتكون علاقات التبعية والسيطرة نتيجة العلاقات التجارية[١٢] .

٣ ـ « المساومة » ونظرية « المشاريع التكاملية » مع كل من اسرائيل والاردن

ارتكب اقتصاديون آخرون امثال « أ. توما ودارين ـ درابكين » أخطاء فادحة في معالجة موضوع الدولة الفلسطينية . فقد انطلقا من نظرية المقومات للوصول الى استنتاج ينطوي على رفض التكامل الاقتصادي سواء بين الدولة المقبلة ، والبلدان العربية والاردن او بينها وبين اسرائيل ، بحجة ان هذا التكامل سيؤدي الى سيطرة اردنية ـ عربية او اسرائيلية على هذه الدولة . الا ان الكاتبان يقترحان نوعاً آخر من التكامل ، يأخذ شكل اقامة مشاريع مشتركة بين الضفة والاردن واسرائيل (« المشاريع التكاملية »)[١٣] . وفي هذا الاطار ، يصعب علينا فهم دوافع « توما ودرابكين » ! لرفضهما التكامل الاقتصادي مع الاردن والبلدان العربية ، في حين ان دولة جديدة في المنطقة (الضفة الغربية مثلا) لا يمكن الا أن تكون جزءاً من العالم العربي ، وعضواً في جامعة الدول العربية ، وطرفا منضما الى السوق العربية المشتركة . ولا يمكن للدولة الجديدة إلا ان تشارك في الجهود التي تبذل منذ عشرات السنين من اجل اقامة تعاون اقتصادي اوثق بين البلدان العربية ، ومن اجل انجاح مسيرة التكامل الاقتصادي العربي . ومن مصلحة هذه الدولة ان تدفع باتجاه التكامل من اجل تحقيق هدف سياسي وهو تحقيق الوحدة العربية ، وتشكيل كتلة قادرة على مواجهة المطامع الاجنبية . اما الموافقة على نظرية « درابكين » وهي رفض اي تكامل اقتصادي مع الأردن او الدول العربية ، خوفا من سيطرة اردنية او عربية محتملة على الضفة الغربية ، فذلك يعني عملياً انه يجب اعتبار السوق العربية المشتركة غير مناسبة للدول العربية ، وبشكل خاص الى الفقيرة منها بسبب احتمال وقوعها تحت سيطرة دولة عربية اخرى ! وهنا لا بد من المقارنة بين التكامل الاقتصادي مع اسرائيل ، الذي يتم في اطار اقتصاد دولة صناعية مرتبطة بالامبريالية ، وفي اطار جسم غريب اهدافه واضحة ، والتكامل الاقتصادي العربي ، الذي يتم في اطار تجمع ثقافي وسياسي ، يتجانس نسبياً وفي اطار اقليمي واحد وهو بين